الأهرام

المصدر: الاهرام المسائى

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٧

السياسة المصرية في حوض النيل من الإهمال إلى الاهتمام (١ من ٣)

الاستفادة المثلى من مياه نهر النيل تؤدي إلى تضييق دوائر التعارض في السياسات المائية للدول المتشاطئة

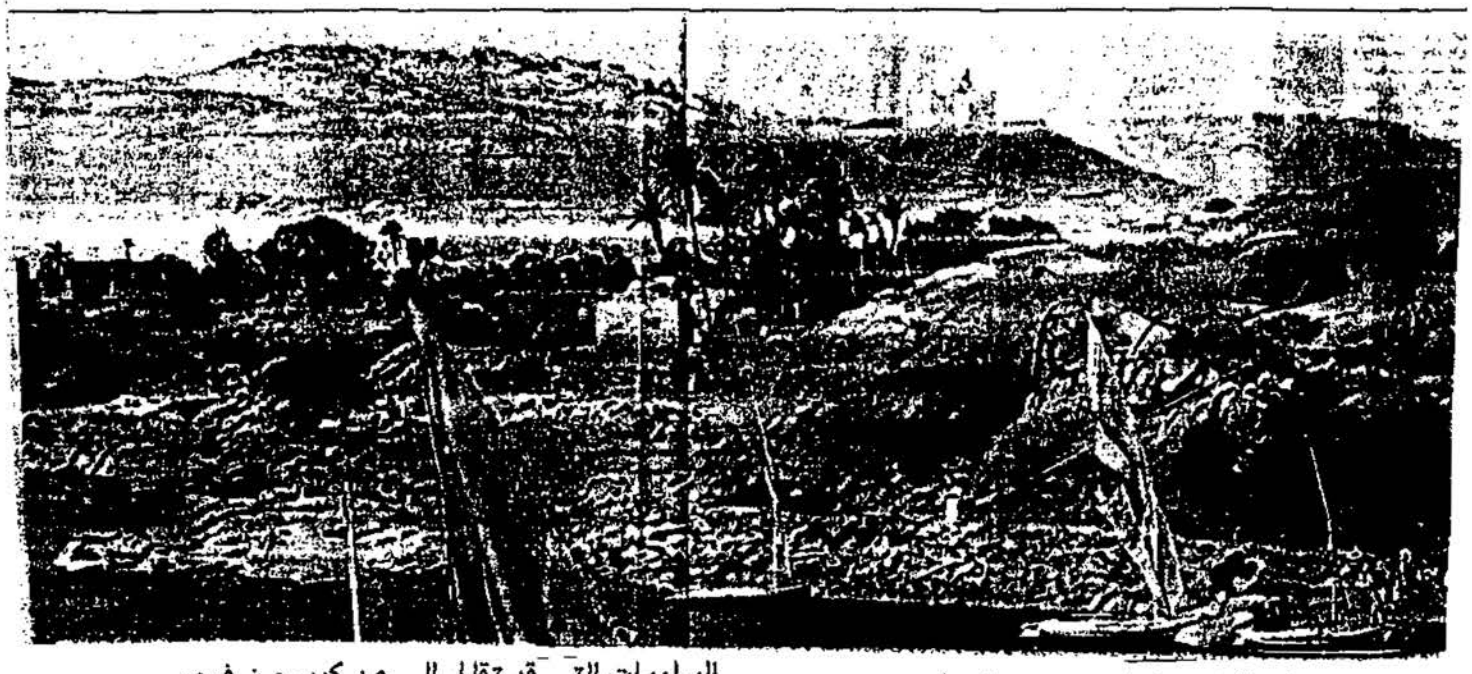

دراسة أعدها: أيمن عبد الوهاب ـ
محمد أبو الفضل

■ تعتبر المياه من محاور الاهتمام الاساسية في المنطقة العربية وما حولها، حيث بزغت معظم الحضارات على شواطىء انهار مثل دجلة والفرات والنيل، وأسهم الصراع من أجل الحصول على الموارد المائية في تشكيل الحياة الاجتماعية في البيئات الصحراوية المختلفة، بيد أن دواعي القلق في الماضي السحيق تبدو على درجة عالية من الضآلة، مقابل هواجس الهلع في الوقت الراهن، وربما في المستقبل المنظور، لانه أضحى من المطلوب البحث عن سبل جديدة لوضع الخطط اللازمة لاستعمال وادارة المياه، حتى يمكن تجنب النزاعات المتعاظمة، لاسيما ان الكثير من المحللين ينظرون الى الالفية الثالثة من الميلاد على أنها ستشهد حالة كبيرة من التداعي والصراع بسبب المياه، في ظل النقص الشديد الذي تعاني منه الكثير من البلدان وتعالي نبرة التكهنات حول حروب المياه القادمة وتأثيراتها على البيئتين الاقليمية والدولية.

وينظر الكثيرون الى عقد التسعينات على انه حمل في رحمه بداية حروب المياه، ورغم عدم انطباق هذه المقولة على الكثير من النزاعات والتوترات في منطقة الشرق الاوسط، الا انها تصدق فيما تمثله من انذار يتهدد المنطقة، حيث تشير التقديرات والتقارير الدولية الى مخاطر حدة التنافس المتوقعة على المياه. والصورة في نهر النيل تحمل جملة من السلبيات التي قد تقلل الى حد كبير من فرص التفاهم والعمل المشترك بين دول حوض النيل، حيث لازالت هذه الدول عرضة لمخاطر الجفاف الدوري الذي يهاجم القارة الافريقية وعرضة لتدهور مستوى المياه وسلامتها، كذلك لمخاطر الحروب الاهلية والمجاعات، بالاضافة لما تعكسه حقائق الزيادة السكانية وسوء استخدام المياه، وبالتالي فان احتمالات النزاع على المياه يبقى أمرا يصعب استبعاده.

وقد كان الحديث عن تدشين اديس أبابا لسياسة مائية جديدة، بموجبها سيتم انشاء بعض السدود الحيوية في منابع النيل داخل اثيوبيا بمثابة قنبلة موقوتة في وجه مجموعة الثوابت التي تحكم السياسة المائية المصرية. كما طرح تساؤلات عدة دقيقة حول قدرة القاهرة على احتواء المواقف المتصاعدة في منطقة حوض النيل الزاخرة الان بالحروب والمناوشات الاقليمية، والتي يمكن أن تلقي بظلال من الشك حول مستقبل الامن القومي المصري والعربي عموما.

من هذه الزاوية يكون الحديث عن جوهر التحركات الاثيوبية المتسارعة والخطوات المصرية الحثيثة أمرا ملحا لفهم طبيعة التطورات الاخيرة، ومدى انعكاسها على الامن والاستقرار الاقليمي، لاسيما ان الديبلوماسية المصرية بدت خلال الاشهر الماضية أكثر نشاطا انطلاقا من الادراك لمكامن التهديدات المائية، الامر الذي دفع القائمين عليها باعطاء دفعة قوية للعلاقات مع دول القارة الافريقية، في محاولة جادة لتنشيط الدور المصري

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

من ناحية وترسيخ الحضور في القضايا والاحداث ذات التأثير المباشر على الامن القومي المصري من ناحية أخرى.
وفي تعاطيها مع ملف المياه أولت القاهرة اهتماما ذي طبيعة خاصة بالعلاقات مع اثيوبيا ودول حوض النيل الاخرى واجراء حوارات هامة مع البنك الدولي الذي من المتوقع ان يكون الممول الرئيسي لغالبية المشروعات الاثيوبية على النيل.

طبيعة النشاط الأثيوبي

تعتبر اثيوبيا من أغنى البلدان الافريقية في المياه، ولا تمثل روافد النيل، الا نصف مصادرها. ويأتي النصف الاخر في صورة أمطار ومياه جوفية وأنهار جوفية وأخرى يصب بعضها في البحر الاحمر وأكثرها في المحيط الهندي. وتكمن ميزتها في قلة انحدارها، الذي يسهل اقامة السدود عليها، وهو ما يجعل الاستفادة من مياهها في الزراعة أكثر فائدة.
غير ان الدولة الاثيوبية بدأت في الاونة الاخيرة خطوات حثيثة للشروع في الاستفادة من مصادر

المياه المتعددة التي تنبع من اراضيها وتكثيف التركيز على نهر النيل وروافده، الامر الذي اثار الكثير من ردود الافعال في أوساط الدول المتشاطئة على هذا النهر. ولما كانت مصر من أكبر الدول وأكثرها استفادة من مياهه لكونها المصدر الاساسي لسد غالبية احتياجاتها المائية، بدا في الافق ان ثمة صدامات بين الجانبين ستتولد على اثر الشروع في تنفيذ المشروعات الاثيوبية، التي وضحت معالمها منذ قيام أديس أبابا في مؤتمر الامم المتحدة للبلدان الاقل نموا عام ١٩٨١ بوضع قائمة باربعين مشروعا للري يقع بعضها على النيل الازرق ونهر السوباط. واعلانها ان عدم التوصل الى اتفاق مع مصر والسودان بخصوص حصص المياه وتوزيعها سيحفظ حقها في تنفيذ هذه المشروعات من جانب واحد. وهو أول حجر ثقيل يلقى في المياه المصرية، جعل القاهرة تصحو على واقع جديد قوامه ان أديس أبابا مقبلة على مرحلة جديدة مثيرة للجدل في علاقتها مع دول حوض النيل، خصوصا مصر المستفيد الاساسي من مياه نهر النيل، لكن لطبيعة الاحداث السياسية والعسكرية التي زخرت بها الساحة الاثيوبية خفت الحديث عن مشروعات اثيوبية. وبعد رحيل نظام منجستو هيلاماريام وبدء مرحلة فاصلة في حياة الدولة الاثيوبية مقرونة بطموحات اقليمية محددة، ومدعومة من بعض القوى الدولية، تم الاعلان عن الرغبة في تشييد مجموعة من المشروعات التي تتناسب مع الطموحات التنموية ومن بينها انشاء عددا من السدود على النيل وروافده، وهو ما يبعث برسالة واضحة الى القاهرة، قوامها ان أديس أبابا لن ترضخ للميراث التاريخي الذي يخدم القاهرة وانها عازمة على وضع وترسيخ مكانتها الاقليمية بما يتناسب مع قدراتها الذاتية وامكانياتها المتعددة كيفيا ونوعيا.
وفي أوائل يونيو من العام الماضي وافق البرلمان الاثيوبي على مشروع قرار تقدمت به الحكومة ويقضي بانشاء خزانين الاول على النيل الازرق للاستفادة منه في أغراض زراعية وانتاج الطاقة الكهربائية، والثاني يقام على نهر دايوس لتدعيم مصادر الطاقة وغيرها من المجالات للوفاء بالطموحات الاقتصادية التي تسعى الى تحقيقها الدولة الاثيوبية.

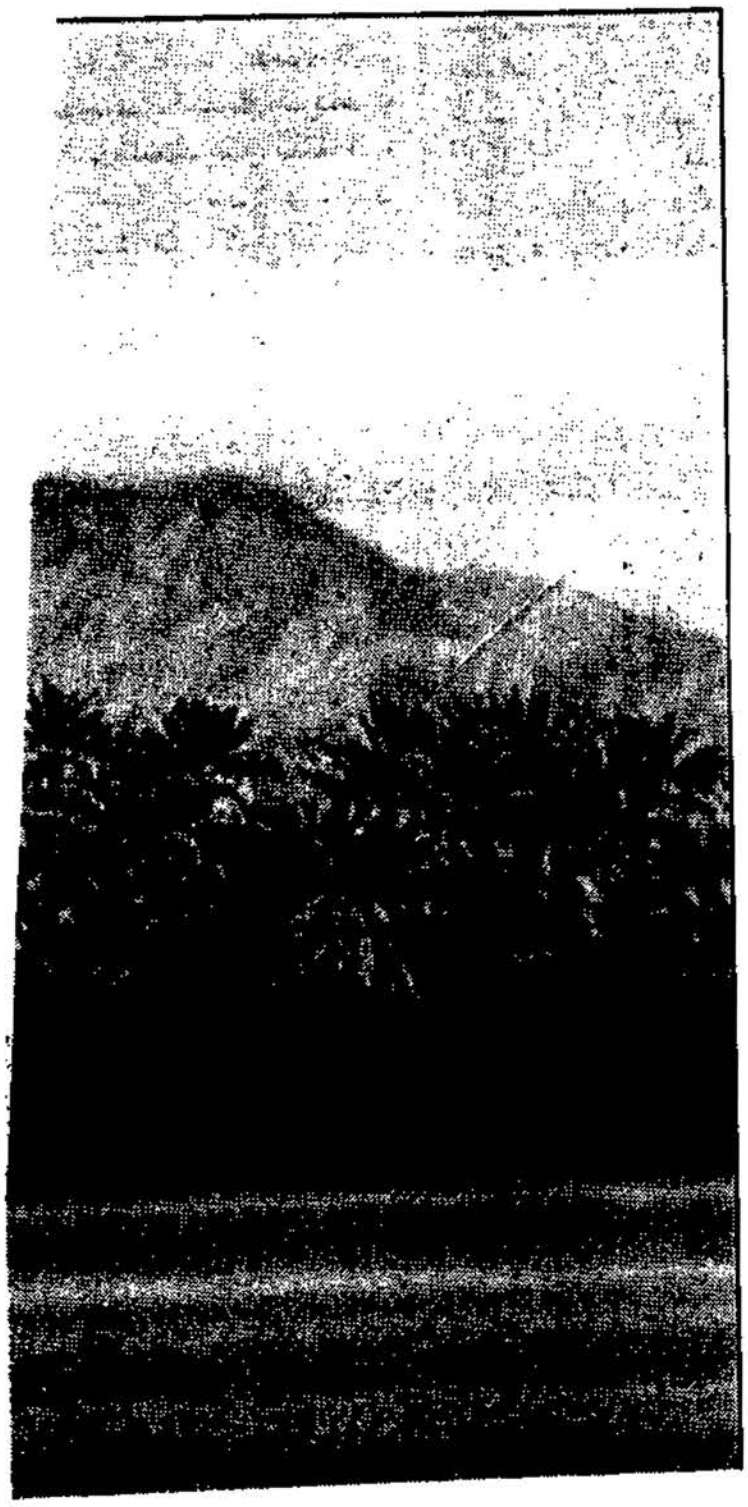

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

واللافت ان البنك الدولي والولايات المتحدة الاميركية وايطاليا وغيرها سيقومون بتمويل المشروعين، من دون اشتراط حصول اثيوبيا على موافقة باقي دول حوض النيل، ارتكازا على نظرية القانون الدولي في الاستفادة المشتركة للدول المتشاطئة للانهار الدولية، وكذلك الاعراف السائدة بين هذه الدول في شأن استخدام المياه دون الاضرار بالدول ذات الحق التاريخي في النهر الدولي.

ومن خلال هذين السدين تسعى اثيوبيا الى وضع نواة لانشاء خزانات في المستقبل وتوليد الكهرباء بقدرة ٣٠ مليون واط / ساعة وزيادة الاراضي المزروعة بحوالي مليون فدان وتخزين ستة بلايين متر مكعب من المياه حول بحيرة تانا ورواق نفشا والدندر وبليس ودابوس ويدسا.

ويقدر بعض الخبراء ايراد اثيوبيا من المياه بعد انشاء السدين بنحو نصف بليون متر مكعب من النيل الازرق ومئة الف متر مكعب من نهر اتنبرة، واذا حدثت فعليا هذه الاستقطاعات ستؤدي الى ارتباك كمية المياه التي تحصل عليها مصر والسودان ايضا.

وهو ما جعل القاهرة تنظر الى ما أعلنته أديس أبابا باعتباره مخالفة صريحة لاتفاقية عام ١٩٠٢ التي تعهدت فيها مصر واثيوبيا عدم تنفيذ اي مشاريع الا بعد التشاور مع البلدين حول كل الجوانب الفنية المتعلقة بهذه المشاريع، ويعد ايضا مخالفة لاتفاقية عام ١٩٢٥ بين ايطاليا وبريطانيا والتي تعهدت فيها الاولى عدم القيام بأي عمل من شأنه تعديل حجم المياه في النيل.

وأشار مصدر في الخارجية المصرية الى ان المادة (١٤) من اتفاقية الجزائر عام ١٩٦٨ المعروفة باسم «الاتفاقية الافريقية للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية» ويتعلق بدول حوض النيل ودول القارة، تنص على التشاور بين الدول المشتركة في أحواض الانهار، كما ان المادة (١٦) تدعو بوضوح هذه الدول الى التشاور في أي مشاريع.

اذا كان البنك الدولي هو أحد المنظمات الدولية المعنية باشكاليات المياه وضرورة حلها، لماذا اذن يدخل طرفا في تمويل المشروعات الاثيوبية التي تؤثر على حصص الاخرين؟

بعض المحللين السياسيين يعتبرون ان البنك الدولي ينفذ سياسات الدول الكبرى الفاعلة فيه. بيد ان المتخصصين في موضوع المياه وتفريعاته يقولون ان موافقة البنك الدولي على مشروعات المياه الاثيوبية جاء بعد قيام أديس أبابا بعرضها وتراخي مصر في الرد عليها، على الرغم من معرفتها بذلك، بما أدى الى قيام البنك الدولي باقرار صيغة جديدة بواسطة مؤسساته في ما يتعلق بمشروعات المياه المشتركة التي يستطيع البنك تمويلها، بعد مرور فترة معينة من التقدم بها، أو بعد مرور فترة من عدم رد الدول المتشاطئة على هذا الامر.

ويبدو ان الموقف الاثيوبي يعتمد على ثلاثة محاور أساسية لادارة السياسة المائية، الاول يتمثل في عدم الاعتراف بوضع النيل كنهر دولي لدرء اي امكانية لتنظيم مجرى النيل الازرق، الذي ينبع وروافده من أراضيها. والثاني يكمن في الرفض المطلق لاتفاقيات تقاسم مياه النهر، خصوصا اتفاقات عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان، ومختلف المقترحات بشأن إدارة شؤونه بصورة مشتركة. والثالث توثيق عرى الروابط مع الدول الفاعلة والمنظمات الدولية التي يمكن أن تساهم بايجابية في المشروعات الأثيوبية. في حين أن الثوابت التي تحكم السياسة المصرية بشأن موضوع مياه النيل تقوم على ، الحفاظ على حصة مصر من مياه النيل كحد أدنى. وعدم نقل مياه حوض النيل إلى خارج الحوض . والبعد عن سياسة تسعير المياه باعتبارها ليست سلعة كغيرها مثل الحديد والفحم وإهمال البعد الدولي نسبيا في إدارة هذا الملف الحيوي.

ونظراً لاهمية موضوع المياه وتأثيره على الأمن القومي المصري، كان من الضروري ان تهتم الكثير من المؤسسات المصرية بالاشارات الاثيوبية بشأن المشروعات التي يتم التخطيط لها، لا سيما أن اديس ابابا في تنفيذ ٣٣ مشروعاً تم دراستها بواسطة بعض بيوت الخبرة الهندسية الاميركية والفرنسية والايطالية والهولندية، للرى وتوليد الكهرباء حول حوض النيل الازرق ، كما توجد مشروعات أخرى مازالت قيد التنفيذ منها إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة تانا وإنشاء سد على نهر فيشا لزراعة قصب السكر، علاوة على ما

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تقوم به المجموعة الاقتصادية الاوروبية من مشروعات لتوفير مياه الري للمنطقة المحيطة ببحيرة تانا ولتوليد الكهرباء من البحيرات الواقعة جنوب غرب اثيوبيا، فضلا عن عزم روسيا الاتحادية القيام ببناء سد صغير على نهر البارو لرى عشرة آلاف هكتار.

وعلى صعيد دول حوض النيل الأخرى تسعى تنزانيا ورواندا وبورندي لإقامة مشروعات عدة للرى وتوليد الطاقة على نهر كاجيرا على بحيرة فيكتوريا.

بين الواقع والخيال

أحدث الاعلان عن تشييد الكثير من المشروعات المائية في دول حوض النيل ردود افعال واسعة النطاق في دولتي المصب وادخل غالبية هذه الدول في مواجهات مفتوحة. لكن كانت المواجهة الأبرز بين اديس ابابا والقاهرة.

وعلى الرغم من حاجة هذه المشروعات الى توافر التمويل اللازم الكبير لادخالها طور التنفيذ . بيد أن المناقشات بدأت مبكرا بين العاصمتين، بعضها موضوعي والآخر أقرب إلى ردود الأفعال التي تسيطر عليها الحساسية المفرطة من الآخر. ومن ثم اختلط الواقع بالخيال ولم تعرف الحقائق بدقة حول تفاصيل المشروعات الأثيوبية وايجابية التحركات المصرية الرامية للحفاظ على الحصص الحالية أو زيادتها.

ويؤكد الدكتور رشدي سعيد وزير الري المصري الأسبق أنه لا يوجد بين هذه المشروعات ما يضر بمصر حال تنفيذها، غير تلك التي تحيط ببحيرة تانا والتي يمكن أن تتسبب إقامتها في منع ما يقرب من خمسة بلايين مكعبة من المياه عن مصر، وهو ما يشكل ضرراً بالغا. أما باقي المشروعات غير مؤثرة، لأنها ستقام بغرض توليد الكهرباء.

من هذا المنطلق يصعب من الناحية النظرية على الاقل ، القطع بوجود تعارض حقيقي في السياسات المائية بين مصر وباقي دول حوض النيل ، طالما ان أيا من هذه الدول لم تصل بعد إلى حد الاستفادة من كامل حصتها من المياه المقررة قانوناً من ناحية وحرص القاهرة على التعاون الاقليمي فيما يتعلق بمشروعات المياه من ناحية أخرى.

ومن هنا يعد اتمام الاستفادة المثلى من مياه النهر وإحكام سياسات ترشيد استخدام المياه سيؤدي الى تضييق دوائر التعارض في السياسات المائية بين مصر وباقي دول الحوض الأخرى. الا أن ذلك من الممكن أن يتسع بعض الشيء بالنسبة الى حالة السودان، نظراً لإمكانات الاستزراع الكبيرة المتاحة أمامه وهو ما يمكن تسويته في اطار عدم تعارض المصالح بين البلدين، خصوصا أنهما دولتا مصب.

ويظل اللجوء إلى مبدأ التعاون وتجنب اساليب المواجهة والتصعيد أفضل السبل لتأمين مصالح الجميع، بالإضافة الى أن عدالة التوزيع بين الدول المنتفعة يجب أن تأخذ في إعتبارها طبوغرافية الحوض والظروف المناخية المحيطة به وسوابق استعمال مياه النهر والاستعمالات الراهنة والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض ومدى وجود مصادر اخرى بديلة للمياه والعنصر السكاني.

الاطراف الخارجية

كثر الحديث عن وجود ادوار خارجية تحرك ملف المياه في اثيوبيا بغرض التاثير على الأمن القومي المصري، لكن بدا التركيز على دولتين اساسيتين تقومان بدعم المشروعات الاثيوبية. الاولي الولايات المتحدة، فمنذ وصول نظام الجبهة الثورية الديمقراطية للحكم في أديس أبابا وتبدو واشنطن على درجة عالية من الاهتمام بالدولة الاثيوبية لاعتبارات تتعلق بالرغبة الاميركية في الاقتراب بقوة من منطقة القرن الافريقي وتكوين نموذج ديمقراطي على الطريقة الاميركية يستطيع الحفاظ على مصالحها. ومن ثم فان دعمه اقتصاديا أمرا ضروريا لتحقيق الاهداف الاميركية المتعددة. ومع ذلك فإن اهتمام واشنطن بملف المياه يعود الى نهاية الخمسينات ووضع عدة دراسات، اقترحت فيها على اثيوبيا اقامة ٢٦ سدا وخزانا، في محاولة منها للرد على مشروع السد العالي في مصر ، من شانها إنقاص ما مقداره ٥,٤ بليون م٣ من تدفق مياه النيل الأزرق على حساب حصة مصر والسودان.

ورغم عدم إتمام هذه المشروعات حتى الآن، بيد أنها تشير الى احتمال قيام واشنطن بالتاثير على القاهرة من خلال نقاط ضعفها الجيوبوليتيكة، والتلويح بورقة تقديم مساعدات مالية وفنية لأثيوبيا. والثانية اسرائيل ، اذ تشكل منطقة البحر الاحمر والقرن الافريقي حلقة مهمة في الاستراتيجية الأمنية الاسرائيلية، حيث تشير الكثير من الكتابات الى محاولات حكومات تل ابيب المتعاقبة للتغلغل في المنطقة لتحقيق جملة من الأهداف ، من أبرزها الحصول على تسهيلات عسكرية وتأمين الطرق البحرية من خلال السيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الاحمروتوثيق علاقاتها مع اثيوبيا واريتريا. وعلى الرغم من عدم وضوح الدور الاسرائيلي بدقة، لكن الكثير من الكتابات اشارت الى قيام تل ابيب بإرسال مجموعة من خبراء المياه لأديس أبابا لدراسة الامكانات اللازمة لتشييد عددا من السدود. وفي هذا الاطار يمكن الاشارة الى وجود رغبة اسرائيلية للتأثير على مصر من خلال المياه حتى تستجيب لطلبها الخاص بتوصيل فرع من مياه النيل إليها. ومن أبرز المشروعات الاسرائيلية التي طرحت منذ فترة وتستهدف الحصول على مياه النيل،

١ ـ مشروع اليشع كالي للسلام والذي يقوم على أن هناك من ٨ إلى ١٠ بلايين متر مكعب تذهب هدرا في البحر ، فلماذا لا تعطيها مصر لاسرائيل.

٢ ـ مشروع شاؤل أزروف الذي تم الكشف عنه في اعقاب زيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات لاسرائيل لنقل المياه الى الدولة العبرية.

وفي الحلقة الثانية نلقي الضوء على المشروعات الزراعية المصرية وتحركات السياسة الخارجية لادارة ملف المياه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية